

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الاثنين ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد مولنار (هنغاريا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

ينبغي أن تقدم تصويبات هذا المحضر بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن ترد في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر ذاته. وينبغي أن ترسل التصويبات خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى:

.Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva

وستدمج أي تصويبات ترد على محاضر جلسات هذه اللجنة في وثيقة واحدة تصدر بعد انتهاء الدورة بفترة قصيرة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

المناقشة العامة (تابع)

١- السيد ولف (الولايات المتحدة الأمريكية) ألقى خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول إلى اللجنة التحضيرية. وأشار السيد باول في خطابه إلى أن الدورة تنعقد في ظل التحدي الكبير الذي تواجهه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما يواجهه السلم والأمن الدوليان بصورة عامة، مع إعلان إحدى الدول مؤخراً عن عزمها الانسحاب من المعاهدة واعتراف دولتين أخريين بإقامة منشآت نووية سرية. وأكد أنه على الدول الأطراف في المعاهدة، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لتلك الأسلحة، أن تتخذ إجراءات قوية لمواجهة عدم الامتثال وتعزيز إنفاذ الالتزامات التي تنص عليها المعاهدة. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تحصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على دعم مالي وسياسي تام ويجب أن يظل اعتماد برتوكولات إضافية على المستوى العالمي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مقدمة الأهداف.

٢- وقال السيد باول إن الولايات المتحدة ما زالت تتمسك بقوة بالتزاماتها بموجب المعاهدة، على نحو ما يتجلى في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة موسكو) وغير ذلك من الإجراءات. وذكر أن معاهدة عدم الانتشار تعكس إدراكاً عاماً بأن انتشار الأسلحة النووية سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في العالم بشكل خطير وبأن الجهود الرامية إلى ضمان الانضمام إلى هذه المعاهدة وتنفيذها على المستوى العالمي ضرورية بالتالي. وتشترك الدول في مسؤولية جماعية باليقظة الدائمة وبتخاذ إجراءات متفق عليها عند تعرض المعاهدة للخطر.

٣- وبعد إدلائه بخطاب السيد باول، قال إنه بالنظر إلى شيوع القلق من الانتشار في جميع أنحاء العالم، هناك ضرورة لتقييم أداء معاهدة عدم الانتشار. وقال، مستعرضاً الإنجازات غير العادية التي أحرزتها المعاهدة على مدى ٣٣ عاماً من وجودها ومشيراً إلى التزام ما يزيد على ١٨٠ بلداً التزاماً كاملاً بها، إنه يرفض ما يذهب إليه البعض من أنها عاجزة عن تحقيق أهدافها.

٤- وأشار إلى أنه رغم ما أحرزته المعاهدة من نجاح كبير في تحقيق هدفها الرئيسي، وهو منع انتشار الأسلحة النووية، فإن بعض الأطراف غير المسؤولة تتخذ إجراءات تثير تحديات كبيرة أمام تنفيذها وتستدعي عملاً عاجلاً وحازماً. وقال إنه بدون وجود آليات للإنفاذ الصارم والاستجابة الحازمة، ستتلاشى الثقة الدولية التي استندت إليها المعاهدة وسينهار أساس المشاركة السلمية في التكنولوجيا النووية.

٥- وفي هذا السياق، أشار إلى أن البرنامج السري لإثراء اليورانيوم الذي اعترفت به مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يضاعف انتهاكات المعاهدة والصكوك الدولية الأخرى التي سبق أن ارتكبتها هذا البلد

فحسب بل إن تطبيقه يأتي أيضاً في وقت تبذل فيه الولايات المتحدة والبلدان الأخرى جهوداً مخلصاً ضمن الإطار المتفق عليه وغيره من الترتيبات المماثلة. واستهجن قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المؤسف والشرس بانتهاك المعاهدة أولاً ثم بالانسحاب منها، وأكد ضرورة تخلص هذا البلد من برنامجه الخاص بالأسلحة النووية وضرورة تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وقال إن الولايات المتحدة تصر رغم ذلك على معالجة التهديد الذي تمثله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوسائل الدبلوماسية السلمية واستعرض الخطوات التي اتخذت مؤخراً لبلوغ هذا الهدف.

٦- وأشار إلى تحد آخر تثيره جمهورية إيران الإسلامية التي تعلن تمسكها الكامل بالتزاماتها المتصلة بالضمانات وكانت أكبر مستفيد من التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، غير أنها تقوم في الواقع بعملية سرية مشيرة للجزع ترمي إلى تطوير قدراتها النووية وتشير بشكل قاطع إلى وجود برنامج للأسلحة النووية. وقال إنه رغم ادعاءات جمهورية إيران الإسلامية بالشفافية والنوايا السلمية، فإنها تتبع نفس نهج الإنكار والتضليل الذي أعاق عمليات التفتيش الدولية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعراق ولم تعلن عن منشآتها النووية إلا بعد أن كشف الآخرون عنها.

٧- وأشار إلى أن مسألة امتثال جمهورية إيران الإسلامية ليست مسألة ثنائية بينها وبين الولايات المتحدة، بل إنها ذات بعد دولي حقيقي، وأكد أنه يجب أن تثبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من حقيقة برنامجها النووي وأن تكشف إيران عنه بالكامل، على نحو يتفق مع تأكيدات المتكررة بأن برنامجها النووي يتسم بالشفافية التامة وبأنها تتعاون تماماً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨- وقال إن الخبرة المكتسبة في حالة هذين البلدين وفي حالة العراق هي خير دليل على أن وجود برنامج نووي سلمي معن قد يكون ستاراً لتطوير قدرات الأسلحة النووية وهي تثبت أنه لا يمكن بناء الثقة الحقيقية إلا بالالتزام الفعلي والشفافية الخالصة والتحقق الدقيق. وأشار إلى أنه إذا كانت المادة الرابعة تنص على التعاون فيما بين أطراف المعاهدة في تنفيذ البرامج النووية السلمية، فإن التعاون لبلوغ هذا الهدف يتوقف على الامتثال لالتزامات عدم الانتشار المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة. ورأى بالتالي أن على الموردين أن يتوخوا مزيداً من الحذر مع البلدان المثيرة للقلق.

٩- وانتقل إلى الحديث عن تحويل المواد النووية إلى الإرهابيين، فأكد أن عواقب هذا الخطر لا تقتصر على الولايات المتحدة أو على عدد محدود من البلدان الغربية بل إنها تنتشر على نطاق العالم، على نحو ما ثبت من التبعات الاقتصادية التي ترتبت على اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر. وقال إن استخدام الأسلحة النووية أو أجهزة التشتت الإشعاعي المسروقة يمكن أن يسبب ضرراً على نطاق أوسع.

١٠ - وذكر أن التوازن بين الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار - وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والتعاون النووي السلمي - أساسي لنجاح المعاهدة. واستعرض التدابير الواسعة النطاق التي اتخذتها الولايات المتحدة لتعزيز نزع السلاح، بطرق منها إزالة أو وقف تشغيل ثلاثة أرباع ترسانتها الاستراتيجية، والتخلي عن فئات كاملة من الأسلحة النووية التكتيكية وسحب المخزونات المتبقية من كل موقع من المواقع الخارجية تقريباً، والتعهد بتقديم ١٠ مليارات دولار في إطار الشراكة العالمية البالغة ٢٠ مليار دولار التي استهلتها مجموعة الثمانية، مفنداً بذلك الادعاءات بأن الولايات المتحدة لا تسعى بشكل مطرد إلى بلوغ أهداف المادة السادسة. وقال إنه على الرغم من الجهود الذي يبذلها بلده، هناك اتجاه متزايد في العالم نحو الانتشار النووي ولذا فإن من الضروري تدعيم نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إنه يجب تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقق من أن البرامج النووية السلمية ليست مجرد واجهة لأنشطة سرية، وذلك بتوفير التمويل اللازم والإرادة السياسية اللازمة لضمان تعزيز الإنفاذ.

١١ - وأشار إلى التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة في اتجاه التصديق على بروتوكولها الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأكد أن على جميع الأطراف في المعاهدة، بما فيها بلده، أن تكفل نفاذ هذه البروتوكولات وجميع اتفاقات الضمانات المتعلقة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥. وبذلك تستطيع جميع الأطراف، بما فيها الأطراف التي ليست لديها برامج نووية مدنية، أن تساعد على تدعيم نظام معاهدة عدم الانتشار وجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من أن البرامج النووية سلمية في الواقع. وأشار إلى أن باستطاعة لجنة زنغر ومجموعة الموردين النوويين تيسير هذه المهمة أيضاً عن طريق تبادل المعلومات اللازمة واتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان عدم تحويل المواد الخاضعة لإشرافها إلى الدول المثيرة للقلق. وأشار إلى تدابير أخرى لتعزيز قضية عدم الانتشار النووي، بما في ذلك تعزيز الرقابة الدولية على الصادرات والعقوبات المطبقة في حالة الانتهاكات؛ وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لتدعيم المعايير الدولية لحماية المواد والمنشآت النووية المستخدمة في الأغراض السلمية؛ وتدعيم الأمن الوطني والدولي فيما يتعلق بالمصادر الإشعاعية، ولا سيما المصادر التي يمكن استخدامها في "القنابل القذرة".

١٢ - وقال إن تأكيدات دعم معاهدة عدم الانتشار يجب أن يساندها تصميم سياسي على اتخاذ إجراءات مباشرة ضد المخالفين وعلى منع الانتهاكات في المستقبل. ومضى يقول إن دعم بلده لهدف الانضمام العالمي إلى المعاهدة ما زال قوياً وإنه يعارض منح مركز مختلف للدول التي لا تشملها المعاهدة حالياً. وأشار إلى أن الولايات المتحدة، تسليماً منها بأن العالمية تتوقف على النجاح في تحقيق الأمن الإقليمي في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ما زالت ملتزمة بمساعدة الأطراف في الشرق الأوسط على تحقيق السلم.

١٣ - وختاماً، قال إن الولايات المتحدة تدرك تحديات الانتشار الجديدة التي يواجهها العالم ولذا تعتقد أن معاهدة عدم الانتشار زادت أهمية عن أي وقت مضى وتدعو بالتالي إلى التحلي بعزيمة قوية لضمان بقاء هذه المعاهدة وغيرها من النهج المتعددة الجنسيات في طليعة الكفاح ضد المخاطر الأمنية في القرن الحادي والعشرين.

١٤ - السيد ديلا فورتيل (فرنسا) قال إن فرنسا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل اليونان باسم الاتحاد الأوروبي. فنظراً لأن ١٨٨ دولة قد وضعت ثقتها في المعاهدة بالموافقة على الالتزام بأحكامها، فمن الضروري تدعيم تطبيقها. ومضى يقول إنه بينما قامت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض حاد في ترساناتها النووية منذ انتهاء الحرب الباردة، هناك عدد من الدول الأخرى لا يمثل بالكامل للالتزامات عدم الانتشار وهناك مشكلة تتزايد بسبب انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية واحتمال تحويلها إلى الإرهابيين. وذكر أن مجلس الأمن قد أشار إلى هذه المشكلة في عام ١٩٩٢ وأنها تفاقمت الآن.

١٥ - وأشار إلى عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمعاهدة وإعلانها الانسحاب منها، وشدد على ضرورة صون نظام عدم الانتشار وامتثال هذا البلد بالكامل لالتزاماته بعدم الانتشار وبتوافق الضمانات. وقال إن حل المشكلة التي تثيرها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتطلب إرادة سياسية ومشاركة من جميع دول المنطقة.

١٦ - وانتقل إلى مشكلة العراق فذكر بأن عمليات التفتيش التي جرت حتى عام ١٩٩٨ قد أدت إلى حل برنامجها النووي وأنها بعد عودتها بشكل أقوى قد أظهرت أن هذا البرنامج لم يستأنف. ولذا أعرب عن أسفه لعدم السماح لعمليات التفتيش بأن تأخذ مجراها وشدد على ضرورة السماح للمفتشين بالعودة إلى العمل بأسرع ما يمكن.

١٧ - وقال إنه للحيلولة دون تكرار هذه الحالات، يجب تدعيم نظام عدم الانتشار عن طريق التطبيق العالمي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضمان توقيع جميع البلدان على البروتوكولات الإضافية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتاح للوكالة الدولية للطاقة الذرية الموارد اللازمة لعملها ولهذا تؤيد فرنسا زيادة ميزانيتها.

١٨ - وأشار إلى أن ضرورة توافر الشفافية في الأنشطة النووية يوضحها إعلان جمهورية إيران الإسلامية مؤخراً عن برنامجها النووي الواسع النطاق، مما أثار قلقاً بشأن النوايا الحقيقية لهذا البلد. ولا يمكن تهدئة هذه الشواغل إلا بالشفافية الكاملة والتطبيق الفعال لبروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٩ - وأشار إلى أن هناك أدوات أخرى، مثل الرقابة الوطنية على الصادرات وأنظمة الموردين، تلعب دوراً مهماً في تعزيز عدم الانتشار، بضمان نشر التقنيات النووية بصورة مأمونة ومسؤولة واحترام المواد من الأولى إلى الرابعة من المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير للاستجابة السياسية القوية لمواجهة انتهاكات المعاهدة بطرق منها عمليات التفتيش التي يأذن بها مجلس الأمن. وبناء على ذلك، تدعو فرنسا إلى عقد اجتماع قمة لمجلس الأمن أثناء الدورة القادمة للجمعية العامة لتقييم حالة عدم الانتشار وإعطاء العملية قوة دفع جديدة.

٢٠ - وذكر أنه لمكافحة خطر وقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين، اعتمدت مجموعة الثمانية شراكتها العالمية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي الشراكة التي تعهدت من أجلها بتوفير مبلغ ٢٠ مليار دولار. وقال

إن فرنسا، باعتبارها الرئيسة الحالية لمجموعة الثمانية، تدعو جميع البلدان إلى إقرار المبادئ الستة التي اعتمدها المجموعة لبلوغ هذا الهدف تتعهد بتقديم الدعم الكامل إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لها دور رئيسي في هذه العملية.

٢١- وأشار إلى أن نزع السلاح يشكل أحد أهداف معاهدة عدم الانتشار، وعدد الخطوات التي اتخذتها فرنسا لتصفية برنامجها النووي. وأوضح أن فرنسا هي الدولة الوحيدة بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي شرعت في هذه التدابير الواسعة النطاق والباهظة التكلفة لتزع السلاح، وهي التدابير التي أتاحتها تحسن المناخ السياسي والاستراتيجي في فترة ما بعد الحرب الباردة والتزام فرنسا الصارم بمبدأ الكفاية بمعناها الضيق في تحديد ترساناتها النووية.

٢٢- وأكد أهمية اتباع النهج الإقليمي في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، بتخفيف حدة التوتر الإقليمي في مناطق مثل جنوب آسيا والشرق الأوسط حيث يجب إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٢٣- وأشار إلى أن عدم الانتشار ليس غاية في حد ذاته لكنه يهدف، وفقاً لما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى تعزيز إسهام الطاقة الذرية في تحقيق السلم والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم، وأكد من جديد اقتناع فرنسا بأن الطاقة النووية الخالية من ثاني أكسيد الكربون لها دور حيوي في تعزيز التنمية المستدامة. وقال إنه لا يمكن مع ذلك استخدام التكنولوجيا النووية استخداماً سلمياً إلا إذا احترمت الدول التزاماتها الدولية وقواعد ومعايير الأمان الدولية. وبالشفافية والثقة المتبادلة، يمكن تحقيق الترابط بين عدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للذرة.

٢٤- وختاماً، أشار إلى فعالية إجراء الاستعراض المعزز الذي طبق في دورة اللجنة لعام ٢٠٠٢، وأوصى بتطبيقه في هذه الدورة أيضاً.

٢٥- السيد هو (الصين) رحب بكوبا كعضو جديد في معاهدة عدم الانتشار النووي وأشار إلى أن تحسن المناخ الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة قد عزز عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وذكر أن التطورات الأخيرة، مثل الصراعات المحلية والتهديدات الإرهابية، بالإضافة إلى التخلي عن بعض المعاهدات الهامة لتزع السلاح والتأخير في بدء نفاذ معاهدات أخرى، تثير تحديات جديدة أمام عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقال إنه لمواجهة هذه التحديات وإحراز تقدم نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، يجب أن تطبق البلدان مفهوماً أمنياً جديداً يستند إلى الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون.

٢٦- وأشار إلى أن سياسة الصين في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي تستند إلى ١٠ مبادئ أساسية تشمل الحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية؛ والتخلي عن سياسة الردع النووي المعتمدة على المبادأة باستعمال الأسلحة النووية؛ وتخفيض الترسانات النووية على نحو لا رجعة فيه وقابل للتحقق منه بفعالية

وملزم قانوناً؛ والاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع؛ ووقف أعمال البحث والتطوير في الأسلحة النووية القليلة القوة - أو "الأسلحة النووية الصغيرة"؛ وضمانات عدم إضرار برامج الدفاع المضاد للقذائف بالتوازن الاستراتيجي العالمي؛ وتوفير الضمانات الأمنية من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ وفعالية معاهدة عدم الانتشار وسلامتها وعالميتها؛ ومعالجة شواغل الانتشار عن طريق الحوار والتعاون بدلاً من المواجهة أو استعمال القوة؛ وضمانات الحقوق المشروعة لجميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، في السعي إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٢٧- واستعرض التدابير التي اتخذتها الصين لتعزيز تحقيق جميع أهداف المعاهدة بما يتفق مع الأهداف الآتية الذكر، مثل وقفها الاختياري للتجارب النووية، والتزامها بالتصديق المبكر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودعوها إلى إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ودعمها للجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. واعتمدت الصين أيضاً تدابير للرقابة على الصادرات النووية وعدداً من التدابير الأخرى دعماً للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب النووي.

٢٨- وقال إن الأهمية التي توليها الصين لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مع ضمان احترام عدم الانتشار النووي، يثبتها انضمامها إلى عدد كبير من الاتفاقيات الدولية، واتفاقها الحكومية الدولية، وتعاونها المثمر في هذا الميدان مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان المعنية.

٢٩- وأشار إلى أن الصين، إيماناً منها بأن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية لحملة مكافحة انتشار الأسلحة النووية وتشجيع نزع السلاح النووي، تدعو إلى بذل الجهود لصون عالميتها وفعاليتها وتحث البلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

٣٠- السيد موسستوفيتس (الاتحاد الروسي) قال إن الوسيلة الوحيدة للتصدي للتحديات الأمنية الجديدة التي يواجهها العالم هي تعزيز التضامن الدولي وإن التزعة الانفرادية واستخدام القوة المسلحة دون اعتبار لميثاق الأمم المتحدة لن يؤدي سوى إلى تقويض أسس النظام الأمني الدولي. ومضى يقول إن الوسائل السياسية والدبلوماسية لحل مشكلة عدم الانتشار ونزع السلاح على وجه الخصوص لم تستنفد وينبغي استخدامها على نحو أكمل.

٣١- وأشار إلى أن الاتحاد الروسي، كدولة طرف، يرى أن معاهدة عدم الانتشار تشكل أحد العناصر الأساسية لنظام الأمن الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، رأى أنه ينبغي توفير دعم قوي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمر نزع السلاح لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية وأن هذه الجهود ينبغي أن تتكامل، ولا تتنافس، مع التدابير التقليدية لترع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، تولى أهمية

خاصة للتطبيق العالمي للمبادئ التي اعتمدها مجموعة الثمانية في اجتماع القمة الذي عقده في كاناناسكيس في عام ٢٠٠٢، لسد منافذ الحصول على أسلحة الدمار الشامل أمام الإرهابيين.

٣٢- وقال إن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ ينبغي أن تعتمد على الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ وقائمة التدابير المتعددة الأطراف والإقليمية والتدابير الأخرى التي تضمنتها والتي تشكل برنامجاً للجهود المشتركة الرامية إلى ضمان التطبيق الفعال لمعاهدة عدم الانتشار. ومضى يقول إنه يجب بذل جهود خاصة لتعزيز الانضمام العالمي إلى المعاهدة، ورحب في هذا السياق ترحيباً خاصاً بانضمام كوبا وأعرب عن أسفه لقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالانسحاب من المعاهدة، ورأى أن هذه الخطوة قد تُحدث صدى خطيراً خطيرة على المستويين الإقليمي والعالمي وتتعارض مع الآمال العامة المتعلقة بضمان خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وبناء على ذلك يحث الاتحاد الروسي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة النظر في قرارها ويؤكد حاجة هذا البلد إلى الضمانات الأمنية وإلى احترام سيادته واستئناف البرامج الإنسانية والاقتصادية التي كان يجري تنفيذها في شبه الجزيرة الكورية. وذكر أن الاتحاد الروسي سيساند أي شكل من أشكال المفاوضات السياسية والدبلوماسية لحل الأزمة.

٣٣- ووجه النظر إلى المبادرة التي طرحها الرئيس بوتين في قمة الألفية الخاصة بتنمية التكنولوجيات النووية المستدامة، وهي المبادرة التي عولجت بإفاضة في مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المفاعلات الابتكارية ودورات الوقود وحث جميع أطراف معاهدة عدم الانتشار على الانضمام إلى المشروع.

٣٤- وأشار إلى أن الاتحاد الروسي، وفاءً بالتزامه المُعلن بالإزالة التامة للأسلحة النووية وإبرام معاهدة بشأن نزع السلاح الكامل والعالمي في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة، يتخذ تدابير محددة، وفقاً للأولويات المتفق عليها في مؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ والتزاماته بموجب معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ١). وهكذا قام الاتحاد الروسي بخفض منظومات نقل الأسلحة الاستراتيجية إلى ١٣٦ وحدة وخفض ما يتصل بها من رؤوس حربية إلى ٥١٨ وحدة، متجاوزاً بذلك أهداف التخفيض التي تنص عليها معاهدة ستارت ١ والتي تبلغ ٦٠٠ وحدة بالنسبة للمنظومات و٦٠٠ وحدة بالنسبة للرؤوس الحربية.

٣٥- واستعرض إجراءات نزع السلاح الأخرى التي اتخذها بلده، فذكر أنه قام بالتصديق على معاهدة ستارت ٢ وأنه غير مسؤول عن عدم نفاذها. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أنه بموجب معاهدة موسكو المبرمة في أيار/مايو ٢٠٠٢ بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، سيستمر تخفيض الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية إلى ثلث مستواها بموجب معاهدة ستارت ١ في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١٢ وأن من المقرر أن تظل معاهدة ستارت ١ نافذة حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ويمكن تمديدتها بعد هذا التاريخ. وقال إن معاهدة موسكو هي نتيجة

ملموسة للعلاقة الاستراتيجية الجديدة بين البلدين، وإنما صيغت لمواجهة المخاطر الأمنية الجديدة في العالم ومساعدة البلدين على الوفاء بالتزامتهما بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

٣٦- وأشار إلى أن الاتحاد الروسي ما زال يولي أهمية كبيرة لنظام الضمانات الأمنية السلبية الذي يشكل جزءاً من فلسفته العسكرية. ويدعو الاتحاد أيضاً إلى الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لضمان بدء نفاذ هذا الصك مبكراً.

٣٧- وذكر أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل عنصراً هاماً في نظام نزع السلاح كما يعزز أهداف المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار أي تطوير وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، يأمل الاتحاد الروسي في إيجاد حل سريع للمشاكل المعوقة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا ويدعو إلى الامتثال للقرار الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بحيث يمكن استئناف العمل من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية داخل هذه المنطقة أيضاً. ويصر الاتحاد الروسي على أن عملية التعمير بعد الحرب في الشرق الأوسط وفي العراق ينبغي أن تستند إلى القانون الدولي والآليات المتوافرة فعلاً في إطار مجلس الأمن، مما يعزز الجهود الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

٣٨- وأعرب عن قلق بلده إزاء المأزق الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح، ودعا إلى الشروع مبكراً في مفاوضات داخل المؤتمر بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وفعالة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كما شدد على ضرورة منح الأولوية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في إطار معاهدة عدم الانتشار.

٣٩- وأشار إلى أنه ينبغي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي دون الإخلال بحق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ وبناء على ذلك، يساند الاتحاد الروسي بفعالية النهج الذي تتبعه في هذا الشأن مجموعة الموردين النوويين ولجنة زانغر ويدعو جميع البلدان، بما فيها البلدان التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار، إلى المشاركة البناءة في هذه العملية. ويؤيد الاتحاد الروسي أيضاً نظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو باعتباره مورداً للمواد النووية، يشارك بفعالية في عملية تنقيح ومراجعة قائمة الصادرات النووية الخاضعة للرقابة.

٤٠- وقال إن الاتحاد الروسي يثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيقها لمفهوم الضمانات المتكاملة ويسره تزايد عدد البلدان الموقعة على بروتوكولات إضافية لاتفاقيات الضمانات التي أبرمتها مع الوكالة. كما يؤيد الاتحاد الروسي مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمكافحة الإرهاب النووي والمبادرة الثلاثية الأطراف الجديدة المشتركة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المعالجة المأمونة للمصادر الإشعاعية.

٤١- وأخيراً، أكد استعداد بلده للعمل مع جميع الدول المعنية لضمان نجاح مؤتمر الاستعراض القادم، وشدد على أنه ينبغي عند معالجة البنود الإجرائية المدرجة على جدول أعمال مؤتمر الاستعراض الاستفادة بأقصى ما يمكن من الخبرة المكتسبة خلال مؤتمرات الاستعراض الستة السابقة.

٤٢- السيد دميري (الجزائر) قال إن انتهاء الحرب الباردة لم يؤد إلى انفراج في العلاقات الدولية وفقاً للآمال المعقودة - وأوضح أن هناك تحالفاً عسكرياً قد أعلن رغبته في الإبقاء على الخيار النووي. وأشار إلى أن خطط الاستخدام الوقائي المحتمل للأسلحة النووية تهدد احتمالات إزالة الترسنات الحالية.

٤٣- وذكر أن الجزائر تؤيد الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز المعقود في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وتؤيد جهود التحالف من أجل خطة جديدة.

٤٤- وقال إنه لم يحرز تقدم كبير نحو إقامة عالم يحظر الأسلحة النووية ويدمرها. وأشار إلى أن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، التي ينبغي أن تكون عملية تطويرية، قد حققت تقدماً بين حين وآخر لكن هذا التقدم لم يقترن في كثير من الأحيان بإجراءات عملية. ومن أمثلة ذلك الالتزامات التي اتفقت بشأنها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الاستعراض السادس لمعاهدة عدم الانتشار. ومع ذلك، تظل المعاهدة هي العنصر الرئيسي في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي الذي ينبغي تدعيمه بالتزامات محددة ولا رجعة فيها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد أكدت محكمة العدل الدولية أن الأطراف الموقعة على معاهدة عدم الانتشار عليها التزام بمواصلة مفاوضات نزع السلاح بشكل جاد. وهناك التزام آخر بموجب معاهدة عدم الانتشار يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية التي يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتوقعها من القوى النووية. وقال إنه يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ فوراً المفاوضات المتصلة بهذه المسألة.

٤٥- وذكر أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل وسيلة أخرى لتدعيم السلم والأمن وأنه ينبغي مد نطاق تطبيق هذا المفهوم ليشمل جنوب آسيا والشرق الأوسط. وأشار إلى ضرورة التغلب على رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لوضع حد لازدواجية المعايير التي تتجلى أيضاً داخل اللجنة التحضيرية.

٤٦- وذكر أن على اللجنة أن تعتمد برنامج عمل متوازناً يغطي مجالات مثل وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية.

٤٧- ورحب بالاتفاقات المبرمة لخفض الأسلحة مثل الاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في أيار/مايو ٢٠٠٢، وإن كان أبدى أسفه لنص هذا الاتفاق على تخزين هذه الأسلحة وليس على تدميرها.

٤٨- وأعرب عن أسفه لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم يبدأ نفاذها بعد، ودعا جميع الدول إلى التصديق عليها، وفي المقام الأول القوى النووية التي ينبغي أن تكون قدوة في هذا الصدد.

٤٩- ورحب بانضمام كوبا إلى معاهدة عدم الانتشار، مما يؤكد مركز أمريكا اللاتينية والكاربي كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، ودعا الهند وإسرائيل وباكستان إلى أن تحذو حذوها. وقال إن قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من المعاهدة يبعث على القلق ويشكل سابقة تسجل هزيمة المجتمع الدولي. ورأى أنه ينبغي العمل على إقناع السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العدول عن قرارها.

٥٠- السيد تشونغغ (جمهورية كوريا) رحب بكوبا كدولة طرف جديدة في معاهدة عدم الانتشار التي تشكل العنصر الأساسي لنجاح النظام العالمي لعدم الانتشار.

٥١- ورحب أيضاً بالتقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في مواجهة تحد جديد ألا وهو الصلة بين الأسلحة النووية والإرهاب. وأشار إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد دعمت نظامها الخاص بالضمانات كما دعمت اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ودعا إلى دعم جهودها.

٥٢- وأشار إلى ضرورة وجود استراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب والانتشار، وإلى أن الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية هي دليل واضح على رغبة الدول الكبرى في كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٥٣- وقال إن أكثر المهام إلحاحاً أمام الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار هي منع حالات عدم الامتثال والانتشار النووي وحلها. وينبغي أن تشمل الأهداف الرئيسية تعزيز الاعتماد العالمي للبروتوكولات الإضافية، كعناصر مكملة لاتفاقات الضمانات التي تبرمها البلدان، لمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أداء ولايتها بمزيد من الكفاءة.

٥٤- وأعرب عن قلقه البالغ إزاء انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها الدولية وانسحابها من معاهدة عدم الانتشار. وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتحد ويصر على حل برنامج الأسلحة النووية لهذا البلد، وعدوله عن الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار وامتثاله التام لالتزاماته الخاصة بالضمانات ولأحكام الإعلان المشترك بشأن تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

٥٥- وذكر أن المعدل الحالي لترع السلاح النووي أقل من التوقعات التي سادت في عام ٢٠٠٠. ومضى يقول إن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل بمزيد من القوة جهودها المنهجية والتدرجية لتخفيض الأسلحة النووية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يبدأ نفاذ معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في أقرب وقت ممكن. ورأى أن إجراء مناقشة بناء بشأن مسألة التقارير الوطنية يشكل وسيلة عملية لتعزيز تنفيذ الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠.

٥٦ - ورأى أن عدم نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى الآن يبعث على القلق. ودعا جميع الدول إلى التصديق على المعاهدة وإلى الإبقاء في الوقت ذاته على الوقف الاختياري للتجارب النووية. وقال إن على جميع الأطراف الحالية التزاماً بتوفير الدعم السياسي والمالي والتقني اللازم لتنفيذ نظام التحقق الخاص بالمعاهدة بالكامل.

٥٧ - وأشار إلى مهمة عاجلة أخرى هي التفاوض بشأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية. وأعرب عن أمله في التغلب على التأخير بإنهاء المأزق الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح والتوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج عمله.

٥٨ - وأكد من جديد الأهمية البالغة للمناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، والاتفاقات الثنائية بشأن عدم الانتشار ونظم الرقابة على الصادرات، وشدد على علاقة التعاضد بين جهود نزع السلاح وجهود عدم الانتشار.

٥٩ - السيد دوارت (البرازيل) أيد البيان الذي أدلى به وزير نزع السلاح في نيوزيلندا باسم أعضاء التحالف من أجل خطة جديدة.

٦٠ - وقال إن البرازيل تشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ المقررات المتفق عليها في مؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠، وبخاصة الخطوات العملية الثلاث عشرة الرئيسية المتصلة بترع السلاح النووي، بما في ذلك تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً قاطعاً بتحقيق الإزالة التامة للترسبات النووية، والاعتراف بمبدأ اللا عودة في نزع السلاح النووي، والحاجة الملحة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتفاق على سرعة بدء نفاذ معاهدة ستارت ٢ المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وإبرام معاهدة ستارت ٣، وتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقليل دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية، وضرورة استمرار مؤتمر نزع السلاح في العمل من أجل نزع السلاح النووي ووضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية.

٦١ - وذكر أن مؤتمر نزع السلاح يعاني من الشلل وأن حالة تجهيز الأسلحة النووية للعمليات قد تراجعت دون مراعاة لمبدأ اللا رجعة، وأن احتمالات بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضعيفة، وأن عملية إنشاء نظام دولي للرصد تسير بمعدل سريع. وأشار إلى وجود خطط لتطوير الأسلحة النووية القليلة القوة واستخدامها استخداماً تكتيكياً، وإلى أن هناك استراتيجيات للانتشار المضاد - وهي نذر تبعث على القلق ومخاطر تهدد مصداقية معاهدة عدم الانتشار التي يتوقف مصيرها على مدى وفاء الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها. وأشار إلى التعاضد بين عملية عدم الانتشار النووي وعملية نزع السلاح النووي، وإلى ضرورة مواجهة الانتشار خارج إطار معاهدة عدم الانتشار كمسألة ذات أولوية.

٦٢ - وذكر أن الصفقة التي تم بموجبها تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ تشمل التزاماً بالسعي من أجل الانضمام العالمي إلى المعاهدة، ومنع الانتشار النووي، ومواصلة مفاوضات نزع السلاح

بصدق وإخلاص. وأكدت محكمة العدل الدولية الالتزامات الناشئة في هذا المجال. وأشار إلى أن من المهم أيضاً عدم التسامح إزاء الدول التي اكتسبت مركز الدول الحائزة للأسلحة النووية بحكم الواقع والتي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار ولم تعدل عن الخيار النووي. وينبغي أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في التفاوض بشأن منح الضمانات الأمنية الملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفقاً لمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي المتفق عليها في عام ١٩٩٥.

٦٣- وقال إن البرازيل تأسف بشدة لقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، وترحب بقرار كوبا الانضمام إليها، وبذلك يكتمل مركز منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

٦٤- السيد كاسترو (السلفادور) شدد على ضرورة صون وتعزيز معاهدة عدم الانتشار باعتبارها ركناً أساسياً في نظام عدم الانتشار النووي، ودعا جميع الدول إلى الانضمام إليها لتأمين المشاركة العالمية. وقال إن الامتثال التام للمعاهدة بالغ الأهمية أيضاً لضمان تحقيق ثلاثة أهداف مشتركة هي: منع الانتشار النووي، وتأمين نزع السلاح النووي، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ورأى أنه يمكن أيضاً تعزيز المعاهدة بالتوقيع على البروتوكولات الإضافية المتعلقة بالتحقق والضمانات، مثل البروتوكولات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦٥- السيد شيربا (أوكرانيا) قال إن التطورات الإيجابية التي حدثت منذ الدورة الأولى للجنة التحضيرية قد عادلته التحديات المستمرة التي يواجهها الأمن والاستقرار الدوليان والمخاطر المتزايدة المقترنة بانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها.

٦٦- ورحب بقوة بانضمام كوبا مؤخراً إلى المعاهدة باعتباره خطوة إضافية نحو المشاركة العالمية ودعا جميع البلدان إلى الانضمام إليها. وقال إن إقامة الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل تشكل إسهاماً إيجابياً في تعزيز جهود منع الانتشار المتعددة الأطراف.

٦٧- وترحب أوكرانيا بالتوقيع على معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وتأمل أن يتم التصديق عليها سريعاً، مما يساعد على جعل خفض الترسانات النووية بلا رجعة.

٦٨- وقال إن من المؤسف أن التقدم المحرز في صياغة الخطوات العملية نحو نزع السلاح النووي ما زال أقل من المرغوب فيه. وأعرب عن تشاؤمه فيما يتعلق باحتمالات بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وحث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على القيام بذلك. ودعا أيضاً إلى أقصى قدر من الاعتدال في إجراء تفجيرات التجارب النووية.

٦٩- وأشار إلى ضرورة بذل أقصى جهود ممكنة في إطار مؤتمر نزع السلاح للتغلب على المأزق السياسي الذي طال أمده حتى يمكن بدء التفاوض بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٧٠- وقال إن قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق من الأنشطة النووية المعلنة وكشف الأنشطة السرية وردعها يمكن تدعيمها بالتطبيق الأمين والعالمي للضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. ومضى يقول إن نظم الرقابة المتعددة الأطراف على الصادرات تشكل أيضاً جزءاً لا غنى عنه في نظام عدم الانتشار العالمي، وإنه ينبغي مواصلة تعزيزها. وهذا النظام يمكن تحسينه أيضاً عن طريق الضمانات الأمنية الملزمة قانوناً المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي يتعين عليها استعراض سياساتها وتأكيد سريان المقررات المعتمدة في هذا المجال في مؤتمري استعراض عام ١٩٩٥ و عام ٢٠٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥
